

Distr.: General
26 May 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتاً

تقرير الأمين العام*

موجز

يصف الأمين العام في هذا التقرير المرحلي التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 229/77 ويقدم خيارات وتوصيات لغرض تحسين تنفيذه.

* أُنشئ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير المرحلي عملاً بقرار الجمعية العامة 229/77، الذي طلبت الجمعية فيه إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها تقريراً في دورتها الثامنة والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارها، بما في ذلك الخيارات والتوصيات لغرض تحسين تنفيذه، وأن يُقدّم تقريراً مرحلياً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والخمسين.
- 2- وهذا التقرير المرحلي هو التقرير الثامن للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتاً. ويغطي الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، حيث تدهورت حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا بشكل كبير نتيجة غزو الاتحاد الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا واحتلال أجزاء إضافية من الأراضي الأوكرانية لاحقاً.
- 3- وأكدت الجمعية العامة في قرارها 262/68 ودإط-1/11 التزامها بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، يُشار في هذا التقرير إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتاً من قبل الاتحاد الروسي باسم "القرم"، ويشار إلى سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي في القرم باسم "سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي" أو "السلطات الروسية". ويأخذ الأمين العام في الاعتبار أيضاً الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الاتحاد الروسي للوفاء بجميع التزاماته بموجب القانون الدولي المنطبق، وذلك باعتباره قوة احتلال.

ثانياً - المنهجية

- 4- طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 229/77، أن يواصل التماس سبل ووسائل، بما في ذلك بإجراء مشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية المعنية، بغية كفالة دخول الآليات الإقليمية والدولية لرصد حقوق الإنسان، لا سيما بعثة مراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا، بشكل آمن ومن دون قيود إلى القرم وغيرها من أراضي أوكرانيا التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي مؤقتاً. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2023، أحالت المفوضية مذكرة شفوية إلى الاتحاد الروسي تلتزم ضمنها تعاونه لإرسال بعثة إلى القرم. وأعرب الاتحاد الروسي في رده عن "عدم قبوله المبدئي" لقرارات الجمعية العامة "بشأن المسائل المتعلقة بالقرم وأوكرانيا"، لكنه أشار إلى أنه على استعداد لاستضافة البعثات "في إطار الامتثال التام للإجراءات المنطبقة فيما يتعلق بزيارة أي منطقة أخرى خاضعة للاتحاد الروسي".
- 5- وبالنظر إلى هذه الاشتراطات، لم تتمكن المفوضية حتى الآن من إيجاد طريقة لإرسال بعثة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 229/77، إلى القرم أو غيرها من الأقاليم الأوكرانية التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي مؤقتاً. وقد أعد هذا التقرير على أساس المعلومات التي جمعتها المفوضية عن بُعد ومن طريق بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. واستندت نتائجها إلى معلومات تم التحقق منها، جمعت من مصادر اعتُبرت موثوقة وأمينية، وفقاً لمنهجية المفوضية. وأدرجت هذه المعلومات في التقرير حيثما استُوفي معيار "الأسس المعقولة للاعتقاد" في إثبات الوقائع. واستند التقرير أساساً إلى مقابلات مباشرة مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في القرم، التي تحققت مصادر عديدة من صدقيتها، بما في ذلك مقابلات مع أقارب الضحايا والشهود والمحامين والمسؤولين الحكوميين وممثلات وممثلي المجتمع المدني.

واستقادت المفوضية أيضاً من المعلومات التي حصلت عليها من وثائق المحكمة، والسجلات الرسمية، وتحليلها للتشريعات ذات الصلة، والمواد المفتوحة المصدر وغيرها من المواد ذات الصلة.

6- ووفقاً للمفوضية، أثر النزاع المسلح في أوكرانيا سلباً على قدرتها على الاطلاع على المعلومات من القرم لغرض التحقق من المعلومات. واستحال الاطلاع على بعض السجلات الروسية الرسمية على شبكة الإنترنت تحوي معلومات لها صلة برصد حقوق الإنسان من خارج الاتحاد الروسي. وأصبح الاطلاع على بعض المواقع الحكومية الروسية مستحيلاً في القرم. وأفضى فرض عقوبات جديدة على التعبير عن الآراء علناً إلى جعل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وغيرهم من المحاورين المعنيين الموجودين في القرم يُعرضون عن المشاركة في المقابلات وتبادل الوثائق وغيرها من المعلومات. فقد تدهورت بيئة عمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتقوض التنقل بحرية بين القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا بشكل كبير، وهو ما حدّ بشكل أكبر من نطاق رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها.

7- وما لم يُحدّد خلاف ذلك، تحققت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا من المعلومات الواردة في هذا التقرير ووثقتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا ينبغي اعتبار التقرير جامعاً لقائمة جميع الشواغل. واستُرشد في إعداد التقرير بالقواعد ذات الصلة الواردة في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ثالثاً - حقوق الإنسان

ألف - المدافعات والمدافعون عن حقوق الإنسان، وإقامة العدل والحق في المحاكمة العادلة

8- حددت المفوضية أنماطاً من انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها السلطات الروسية ضد المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان في القرم، بمن فيهم محامون معتمدون، مثل الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتحرش، والملاحقة القضائية، والإدانة، وذلك بعد إجراءات افتقرت إلى ضمانات المحاكمة العادلة، والشطب لأسباب تعسفية. فقد تكتفت في الأشهر التي أعقبت الغزو الواسع النطاق لأوكرانيا من قبل الاتحاد الروسي في 24 شباط/فبراير 2022، بالرغم من أن أنماط الانتهاكات هذه حُددت بالفعل وأبلغ بها في فترات سابقة.

9- وفي قضية شهيرة، في 15 تموز/يوليه 2022، شُطب ثلاثة محامين لحقوق الإنسان من تثار القرم (رجلان وامرأة)، معروفون بدفاعهم عن المواطنين الأوكرانيين المتهمين بالإرهاب والتطرف في الاتحاد الروسي والقرم، وخرموا الضمانات التي تحقّق للمحامين لأداء مهامهم المهنية⁽¹⁾. ولم يكن شطبهم متصلاً بأي مخالفة تأديبية أو جنائية، بل بانتهاك مزعوم للإجراء المتعلق بالانتقال من نقابة محامين إلى أخرى، ورفض نقابة المحامين في القرم تعسفاً تسجيلهم محامين ممارسين. ولم يكن المحامون حاضرين أثناء جلسة شطبهم ولم يتمكنوا من الاطلاع على ملف القضية المرفوعة ضدهم. ورأت المفوضية أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن المحامين استُهدفوا بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى أن السلطات الروسية أشارت إليهم علناً على أنهم "مؤيدون لمنظمات متطرفة"⁽²⁾. ولاحظت المفوضية أن أحد المدافعين عن حقوق الإنسان سبق أن اعتُقل وحوكم بسبب انتهاك مزعوم للمعايير الصحية خلال

(1) انظر الرسالة RUS 13/2022. وجميع البلاغات المذكورة في هذا التقرير والردود عليها متاحة على الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

(2) انظر الرد على الرسالة RUS 13/2022.

التجمعات العامة⁽³⁾. ووفقاً للمعلومات المتاحة، ألغت نقابة المحامين الاتحادية الروسية، في كانون الأول/ديسمبر 2022، قرار الشطب فيما يتعلق باثنين من المحامين الثلاثة. ومع ذلك، لم تسمح لهم نقابة المحامين في القرم بالتسجيل بعد، ولا يمكنهم الدفاع عن موكلهم في القضايا الجديدة هناك.

10- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية شكاوى من مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان في القرم زعموا ضمنها أن الموظفين الروس المكلفين بإنفاذ القانون أربوهم وتحرشوا بهم، وذلك بتهديدهم بالاعتقال لثنيهم عن مواصلة عملهم في مجال حقوق الإنسان وعن التعبير عن آرائهم علناً.

11- وما زال حرمان محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة الحق في محاكمة عادلة مسألةً نُظمية في إقامة العدل في القرم. فقد تحققت المفوضية من 16 قضية (بشأن 15 رجلاً وامرأة واحدة) أدانت فيها المحاكم⁽⁴⁾ مواطنين أوكرانيين عقب إجراءات نُفذت من دون احترام ضمانات المحاكمة العادلة. وفي جميع القضايا، لم تكفل المحاكم الضمانات الدنيا للدفاع، واستندت في قراراتها أساساً إلى أقوال شهود مجهولي الهوية، ولم تسأل عن السبب الذي يبرر إخفاء هوياتهم. ومن الأمثلة على ذلك إدانة المحكمة العليا في القرم، في 21 أيلول/سبتمبر 2022، ثلاثة رجال من تثار القرم، بمن فيهم النائب الأول لرئيس مجلس الشعب التتري في القرم، الهيئة التمثيلية للشعب التتري في القرم، بالسجن لمدد تراوحت بين 13 و17 سنة، لصلوعهم في انفجار خط أنابيب غاز بالقرب من سيفيروبول في 23 آب/أغسطس 2021. وفي قضايا أخرى، حُرِم ما لا يقل عن أربعة رجال من تثار القرم حقهم في الإدلاء بشهاداتهم في المحكمة بلغتهم الأصلية⁽⁵⁾، ولم يُنح لهم مترجم فوري، بالرغم من تأكيدهم أنهم لا يجيدون اللغة الروسية بما فيه الكفاية⁽⁶⁾. وعلاوة على ذلك، استُبعد تسعة متهمين (جميعهم رجال) من قاعات المحكمة المعنية وحوكموا غيابياً عقاباً إما لمحاولاتهم مخاطبة المحكمة بلغة تثار القرم أو بعد أن أدلوا بملاحظات عن التحيز المزعوم للقاضي⁽⁷⁾.

باء - حق الفرد في الحياة والسلامة البدنية والعقلية والحرية والأمان على شخصه

12- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية انتهاكات لحق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه ارتكبتها قوات الأمن الروسية في القرم، وفي أجزاء من مناطق خيرسون وزاباروجيا ودونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا التي يحتلها الاتحاد الروسي. وقد جمعت المفوضية معلومات عن 49 حالة وقعت

(3) OHCHR, "Report on the human rights situation in Ukraine, 1 February–31 July 2022" (2022), paras. 127–129. Available at www.ohchr.org/en/documents/country-reports/report-human-rights-situation-ukraine-1-february-31-july-2022.

(4) في هذا التقرير وما لم يُشر إلى خلاف ذلك، تُشير كلمة "المحاكم" إلى المحاكم الموجودة في كل من القرم والاتحاد الروسي، عند النظر في قضايا رهن المحاكمة تتعلق بمقيمين في القرم.

(5) بررت المحاكم رفضها بالادعاء أن المتهمين حضروا دروس اللغة الروسية في المدرسة.

(6) تكفل المادة 14(3)(و) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في الحصول على مساعدة مترجم فوري مجاناً إذا كان المتهم لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحاكمة. انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32(2007) بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، الفقرة 40.

(7) من شأن هذا الأمر أن ينتهك المادة 14(3)(د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل لكل شخص متهم بارتكاب جريمة الحق في أن يُحاكم حضورياً. وفيما يتعلق باستبعاد المدعى عليهم من قاعات المحكمة، يجب على الدولة الطرف أن تثبت أنها اتخذت جميع التدابير المعقولة لضمان استمرار حضور المتهمين للمحاكمة، بالرغم من ادعاء تصرفهم المخل بالنظام. *نوموكوفسكي وآخرون ضد جورجيا* (CCPR/C/62/D/623/1995-CCPR/C/62/D/624/1995-CCPR/C/62/D/626/1995)، الفقرة 18-9. وعندما يكون تصرف المدعى عليهم من النوع الذي يبرر استبعادهم من قاعة المحكمة، ينبغي للقاضي الذي يرأس المحكمة إثبات أن المدعى عليهم تنازلوا بشكل لا لبس فيه عن حقهم في الحضور. وينبغي للقضاة أولاً إما إصدار تحذير أو النظر في تأجيل قصير لإبلاغ المتهمين بالعواقب المحتملة إذا استمروا في تصرفهم هذا. *European Court of Human Rights, Idalov v. Russia*, Application No. 5826/03, Judgment, 22 May 2012, paras. 176–178.

فيها هذه الانتهاكات في القرم و24 حالة وقعت على جانبي خط الحدود الإدارية بين القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا، نتيجة نقل الضحايا بشكل غير قانوني من أراضي أوكرانيا الأخرى التي يحتلها الاتحاد الروسي إلى القرم⁽⁸⁾. ومن المحتمل أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير، نظراً لعدم إمكانية دخول الأراضي المحتلة والتأخير في التحقق منها بسبب المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الناجون من هذه الانتهاكات والشهود عليها.

13- ووثقت المفوضية استخدام التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الموظفين الروس المكلفين بإنفاذ القانون فيما يتعلق بخمسة رجال وامرأة واحدة. ففي هذه الحالات، أخضع الجناء الضحايا للتعذيب وسوء المعاملة بهدف انتزاع معلومات منهم، بما في ذلك كلمات السر لأجهزتهم الإلكترونية، والحصول على أقوال تجرّمهم أو شهادات ضد أطراف ثالثة. وشملت أساليبهم هذه الضرب بالأيدي أو بالعصي الخشبية، والخنق، ولوي الذراعين أو الأصابع، واستخدام الصدمات الكهربائية على أجزاء مختلفة من الجسم، بما في ذلك شحمة الأذن والحلمات والأعضاء التناسلية، وهو شكل من أشكال العنف الجنسي، وحرق أقدام الضحايا بموقد غاز محمول. وفي إحدى الحالات، تعرض أحد الضحايا الذكور المشتبه في "عضويته في تشكيل مسلح غير قانوني" في أوكرانيا للتعذيب أربعة أيام على أيدي قوات الأمن الروسية في قبو كلية محلية في هنيشيسك بمنطقة خيرسون. وصعق الجناء الضحية بالصدمات الكهربائية وركلوه ولكموه في جميع أنحاء جسده ورأسه، وتجنّبوا في ذلك عمداً ضربه على وجهه. ثم نُقل بالسيارة من هنيشيسك عبر خط الحدود الإدارية إلى سيمفروبول، حيث تعرض للتعذيب مرة أخرى على أيدي ضباط من دائرة الأمن الاتحادي الروسي.

14- ووثقت المفوضية 60 حالة اعتقال تعسفي (55 رجلاً و5 نساء)، منها 34 حالة (32 رجلاً وامرأتان) وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت الجماعات الأشد تضرراً موظفين عسكريين سابقين في القوات المسلحة الأوكرانية، ومخربين وجواسيس مشتبه فيهم، وصحفيين، وأعضاء سابقين مزعومين في كتيبة "نعمان شلبي جيهان" لتتار القرم⁽⁹⁾، وأقليات دينية، وأفراداً يُتصور أنهم يحملون آراء سياسية مؤيدة لأوكرانيا⁽¹⁰⁾. وعادة ما يودّع الضحايا الذين يُعتقلون خارج القرم رهن العزل التام ولا يُسجّلون، ويوضعون في أماكن غير رسمية وخارج نطاق حماية القانون لفترات تتراوح بين عدة أيام وأكثر من شهرين. وعادة ما يُصبح احتجازهم رسمياً فقط عندما يصلون إلى القرم ويُسلّمون إلى دائرة الأمن الاتحادي الروسي. وفي جميع القضايا الموثقة، أثناء جلسات الإفراج بكفالة، رفض القضاة شكاوى الضحايا بشأن احتجازهم غير المسجّل، وهو ما أسهم بشكل أكبر في إفلات الجناة من العقاب.

جيم - حالات الاختفاء القسري

15- ظهرت حالات الاختفاء القسري، التي كانت سائدة خلال السنة الأولى من احتلال القرم في عام 2014، مرة أخرى بوصفها انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في عام 2022. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية خطراً متزايداً للاختفاء القسري عند خط الحدود الإدارية

(8) وقع ستة وثلاثون انتهاكاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت الحالات المتبقية في وقت سابق، لكن المفوضية وثقتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو يمكن وصفها بأنها انتهاكات جارية.

(9) تشكيل شبه عسكري طوعي أنشئ في عام 2016 لكن ليس له وضع رسمي بموجب القانون الأوكراني. وليس لدى المفوضية معلومات يمكن أن تؤكد تورطه في النزاع المسلح بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

(10) اعتقلوا جميعاً من دون مذكرة توقيف أو مذكرة اعتقال أو أسباب كافية لتبرير هذا الإجراء.

بين القرم ومنطقة خيرسون، لا سيما بين الرجال⁽¹¹⁾. وتتشأ هذه الحالات عادة عندما يُفتش بشكل أدق الأشخاص الذين يعبرون هذا الخط، لأن ذلك ينطوي على تفتيش أجهزتهم المحمولة بحثاً عن أي بيانات أو رموز قد يُنظر إليها على أنها معادية لروسيا أو مؤيدة لأوكرانيا (انظر الفرع ثالثاً - زاي أدناه). وظهر خطر مماثل بين سكان منطقة خيرسون أثناء احتلالها من قبل الاتحاد الروسي، حيث نُقل المُعتقلون فيما بعد إلى القرم واحتُجزوا فيها. وفي جميع الحالات، كانت هناك مؤشرات قوية على تورط دائرة الأمن الاتحادي الروسي. وفي إحدى الحالات، يُزعم أن القوات المسلحة الروسية تورطت في ذلك أيضاً.

16- ووقعت المفوضية سبع حالات اختفاء قسري (خمسة رجال وامرأتان) من هذا القبيل منذ 24 شباط/فبراير 2022. ففي هذه الحالات، لم تجد المفوضية أي معلومات موثوقة تشير إلى إجراء تحقيقات فيما يتعلق بحالات الاختفاء، بالرغم من تقارير قدمها المحامون والأقارب إلى الشرطة الروسية والطعون التي رُفعت إلى السلطات. وفي حالة واحدة على الأقل، رفضت هيئات إنفاذ القانون الروسية صراحة فتح تحقيق جنائي، كما هو موضح في رسالة إلى محامي الضحية مؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2022. وتشير الحالات الموثقة إلى أن دائرة الأمن الاتحادي، وسلطات إنفاذ القانون، وإدارة السجون في الاتحاد الروسي أودعت، عقب الفترات الأولى من الاختفاء، أشخاصاً رهن العزل التام لفترات طويلة في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة من دون فتح أي تحقيق جنائي رسمي ضدهم. وأفاد الأقارب أنه عندما زاروا مركز الاحتجاز، أنكرت الإدارة بشكل منتظم وجود الضحايا هناك. وكان خمسة من الضحايا الذين أصبح مكان وجودهم معروفاً فيما بعد قد اختفوا قسراً لفترات تراوحت بين 18 يوماً وثمانية أشهر⁽¹²⁾. وفي حالتين موثقتين فقط، أُفرج عن الضحيتين في نهاية المطاف بعد 18 و35 يوماً من الاحتجاز غير المعترف به، ومن دون توجيه أي تهمة إليهما. وأفضت حالات أخرى إما إلى توجيه تهمة جنائية والإعلان عن الاعتقال والاحتجاز رسمياً (حالة واحدة) أو أفضت إلى الوفاة جراء إصابات بسبب التعذيب ونقص الرعاية الطبية (حالة واحدة).

17- وفي إحدى الحالات الموثقة والرمزية، اختفى شاب من تثار القرم أثناء سفره من منطقة خيرسون إلى القرم في 23 تموز/يوليه 2022. وتلقى أقاربه معلومات تعيد بأنه إما أُوقف عند محاولته عبور خط الحدود الإدارية أو اعتُقل في منطقة خيرسون ونُقل قسراً إلى القرم. وحاولت أسرته والمحامي الخاص الذي عينته بنفسها عدة مرات التأكد من مكان وجوده، لكنهما لم يتلقيا أي رد موضوعي من سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي. وظل الرجل مختفياً قسراً حتى تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما وجهت إليه تهمة جنائية. وأبلغ أقاربه بأنه كان محتجزاً في أحد مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة في سيمفيروبول قبل توجيه الاتهام إليه ومن دون أي وضع رسمي أو أسس قانونية واضحة.

18- وضمن حالة موثقة واحدة، اعتقلت القوات المسلحة الروسية، في أيار/مايو 2022، امرأة من مدينة خيرسون في شقتها بعد تفتيشها. وأفاد الجناة أقاربها بأنهم يقتادونها لغرض "التأكد" وأنها ستعود في اليوم التالي. وبدلاً من ذلك، أودعت رهن العزل التام في أماكن مجهولة لعدة أسابيع قبل نقلها قسراً إلى القرم واحتجازها هناك في مرفق للاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي حزيران/يونيه 2022، قدمت دائرة الأمن الاتحادي الروسي رداً رسمياً على طلب والدها الحصول على معلومات عنها، لم يُدرج ضمنها، وفقاً للمفوضية، غير تهمة فضفاضة بأنها عارضت "العملية العسكرية الخاصة". وفي أيلول/سبتمبر 2022، أكدت الشرطة أن مكان احتجاز هذه المرأة هو مرفق الاحتجاز السابق للمحاكمة في سيمفيروبول، لكنها لم تقدم أي معلومات عن التهم الموجهة إليها أو سبب احتجازها. وعندما حاول أقاربها زيارتها في مركز

(11) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية خمس حالات اختفاء قسري جديدة عند خط الحدود الإدارية، مقارنة بالتسع التي وثقتها خلال الفترة بين عامي 2014 و2021، وتلقت ادعاءات بحالات أخرى وممارسات منهجية قد تبلغ حد الاختفاء القسري.

(12) بمن فيهم شخصان كانا في عداد المفقودين حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الاحتجاز السابق للمحاكمة، أنكرت الإدارة أنها موجودة هناك. ورفضت دائرة الأمن الاتحادي الروسي مراراً طلبات أقارب المرأة الاتصال بقريبتهم⁽¹³⁾. وعمدت السلطات الروسية أيضاً إلى منعها من الاتصال بمحاميتها. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، واصلت دائرة الأمن الاتحادي الروسي وسلطات السجون الروسية إخفاء مصير المرأة ومكان وجودها؛ وهذا الأمر يبلغ حد الاختفاء القسري. ولم يتمكن أقاربها من الحصول على معلومات بشأن الأسس القانونية لاحتجازها، على الرغم من طلباتهم المتكررة.

19- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية ما مجموعه أربع حالات اختفاء قسري في القرم، وهو ما يرفع مجموع هذه الحالات الموثقة منذ عام 2014 إلى 55 حالة. وتشمل هذه الحالات 48 رجلاً و7 نساء، من بينهم 13 شخصاً ما زالوا في عداد المفقودين⁽¹⁴⁾. وفي حالتين، أفضت حالات الاختفاء القسري إلى وفاة الضحيتين. وفي ست حالات، بما في ذلك حالة تتعلق بامرأة، عُثر على الضحايا لاحقاً في مراكز احتجاز رسمية، حيث ظلوا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي 34 حالة، أُطلق سراح الضحايا، بمن فيهم ست نساء. وعند إعداد هذا التقرير، لم يكن أي من الضحايا قد حصل على أي شكل من أشكال الجبر⁽¹⁵⁾.

دال - حقوق الأشخاص رهن الاحتجاز

20- في أيلول/سبتمبر 2022، افتتحت السلطات الروسية مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة الجديد رقم 2 في سيمفيريوبول. ويقع المركز في أراضي المستوطنة السجنية رقم 1 الحالية، ويستطيع استيعاب أكثر من 300 شخص. ووفقاً للمفوضية، بدأت قوة الاحتلال في تشرين الأول/أكتوبر في نقل الأفراد المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح من أجزاء أخرى محتلة من أوكرانيا إلى مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة رقم 2. وكان معظم المحتجزين قد اعتُقلوا في منطقتي خيرسون وزاباروجيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية روايات متسقة وموثوقة عن ظروف احتجاز غير ملائمة في مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة رقم 2، وهي ظروف من شأنها أن تبلغ حد المعاملة اللاإنسانية والمهينة، بما في ذلك العزل التام عن العالم الخارجي، والحرمان من حق ممارسة الرياضة في الهواء الطلق (فسحة مشي 20 دقيقة فقط خارج الزنزانة كل أسبوعين)⁽¹⁶⁾، والمراقبة المستمرة بالفيديو داخل الزنزانات، واشتراط البقاء واقفاً وعدم الجلوس أو الاستلقاء طوال النهار.

21- وأفاد محتجزون، بمن فيهم أولئك الذين نُقلوا بشكل غير قانوني إلى الاتحاد الروسي لمحاكمتهم أو لقضاء أحكام بالسجن، بأن الرعاية الطبية غير مناسبة⁽¹⁷⁾. وفي إحدى الحالات، أفيد بأن أطباء السجن في أحد مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة في روستوف - أون-دون في الاتحاد الروسي رفضوا مراراً زيارة محتجز مسن من القرم في زنزانته، رغم أنه ادعى أنه أصيب مؤخراً بجلطة دماغية. ولما كان غير قادر على المشي، طلب إلى زميله في الزنزانة مضطراً حمله وصعود الدرج لزيارة الطبيب. ووفقاً لمحامي

(13) تمكنت الضحية بالرغم من ذلك من تسريب بعض الرسائل إلى أقاربها.

(14) يشمل هذا الأمر حالات جديدة من الاختفاء القسري حيث تلقى الأقارب معلومات متضاربة عن مصير الضحية أو مكان وجودها.

(15) انظر United Nations human rights monitoring mission in Ukraine, "Enforced disappearances in the Autonomous Republic of Crimea and the city of Sevastopol, Ukraine, temporarily occupied by the Russian Federation" (2021). متاح على الرابط: <https://ukraine.un.org/en/123652-enforced-disappearances-autonomous-republic-crimea-and-city-sevastopol-ukraine-temporarily>

(16) هذا انتهاك للقاعدة 123(1) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، التي تنص على أن لكل سجين غير مستخدم في عمل في الهواء الطلق حق في ساعة على الأقل في كل يوم يمارس فيها التمارين الرياضية المناسبة في الهواء الطلق، كلما سمح الطقس بذلك.

(17) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، المادة 76.

المحتجز، رفض الطبيب تقديم فحص طبي شامل أو تأكيد ما إذا كان المحتجز قد أصيب بجلطة دماغية. وفي حالة أخرى، أُفيد بأن موظفي مركز احتجاز في سيمفروبول حرموا محتجزاً من منطقة خيرسون يعاني حالات صحية عديدة المساعدة الطبية لمدة شهرين، ولم يقبلوا طلبه مقابلة طبيب السجن إلا بعد أن أُضرب عن الطعام.

هاء - حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات

22- واصلت السلطات الروسية محاكمة الأفراد على أساس "الإجراءات العلنية الموجهة إلى تشويه سمعة" القوات المسلحة الروسية و"عرقلة" عملها⁽¹⁸⁾. ووقعت المفوضية 127 محاكمة (ضد 93 رجلاً و34 امرأة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت 126 منها عن إدانات (ضد 92 رجلاً و34 امرأة). وسُجلت زيادة تدريجية في الإدانات طوال عام 2022. وأسفرت الإدانات التي تحققت منها المفوضية عن فرض غرامات تراوحت بين 30 000 و75 000 روبل، وأحكام بالسجن تراوحت بين 5 أيام و15 يوماً. وأفضى العمل بهذه الجرائم إلى تقليص الحيز المدني المحدود أصلاً في القرم للتعبير عن الآراء المعارضة والانتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال وسائل أخرى. وأدين سكان القرم، في جملة أمور، بسبب تعبيرهم عن آراء مختلفة وردت في محادثاتهم الخاصة، مثل المقارنة بين "الرئيس الروسي وأدولف هتلر"، والإشارة إلى "هجوم" أو "عدوان" روسي، وانتقاد رمزي "Z" و"V" اللذين يستخدمهما الجيش الروسي، والإشارة إلى احتلال القرم. وجرت محاكمات بسبب التعبير علناً، وفي منشورات وتعليقات على الإنترنت، ووسوم "لا حرب"، وتبادل محتوى المستخدمين الآخرين على وسائل التواصل الاجتماعي، والبيانات الشفوية في أماكن عامة، مثل الدعوة إلى إنهاء الحرب، وانتقاد الأنشطة العسكرية الروسية، ورئيس الاتحاد الروسي، والإشارة إلى جرائم الحرب والاحتلال، ومعاناة المدنيين، والقول بأن ثمة "دولة إرهابية". وتتعلق بعض الإدانات بالتعبير غير اللفظي، بما في ذلك الإدانة بسبب مشاهدة مقطع فيديو يصور طائرة مُسيّرة من طراز بيرقدار على هاتف محمول، وارتداء شارة زرقاء وصفراء، وعرض وشم مناهض للحرب، وتوجيه طلب إلى مقدم أغاني في مقهى ما لتشغيل مقطع فيديو يصور الجيش الأوكراني. وأشارت الأحكام التي استعرضتها المفوضية إلى أن الأدلة كثيراً ما يقدمها الأشخاص الذين أبلغوا السلطات بها. وأفضت الإدانات إلى اعتقالات تعسفية، لأنها نُفذت رداً على ممارسة الضحايا المشروعة لحقهم في حرية التعبير، ولأن الأسس القانونية للإدانات لم تمثل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وذكرت المفوضية بأن حرية التعبير، على النحو الذي تكفله المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تشمل حق الأفراد في انتقاد السياسيين والحكومات والسياسات من دون خوف من التدخل أو العقاب⁽¹⁹⁾.

23- وفي إحدى القضايا الشهيرة، اتُهم ستة أفراد (ثلاثة رجال وثلاث نساء) بعرض رمز منظمة "متطرفة" علناً وتشويه سمعة القوات المسلحة الروسية، وذلك بعد يومين من عزف أغنية وطنية أوكرانية خلال حفل زفاف في مطعم في بخشيساري في 10 أيلول/سبتمبر. وأدانت محكمة محلية مقدم الأغاني، في 13 أيلول/سبتمبر، ووالدتي العروس والعريس، وأحد الضيوف، وصاحب المطعم وزوجته. وحُكم على أربعة منهم بالسجن مدة تراوحت بين 5 أيام و15 يوماً، وأمر الاثنان الآخران بدفع غرامة. واعتبرت المحكمة أن مقتطفاً من الأغنية، التي يدعو المغني فيها إلى "تحرير الإخوة والأوكرانيين من سلاسل موسكو"، يبلغ حد تشويه سمعة القوات المسلحة الروسية.

(18) يعاقب عليها بموجب قانون الجرائم الإدارية للاتحاد الروسي، المادة 20-3-3.

(19) على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ماركيس دي موريس ضد أنغولا (CCPR/C/83/D/1128/2002)،

الفقرة 6-7.

24- وأثرت القيود المفروضة على ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير بشكل خاص على المدرسين في القرم. فقد تعرض المدرسون لضغوط من قبل الإدارة العليا للمدارس، بشكل جماعي خلال اجتماعات الموظفين وبشكل فردي، لتأييد وزرع موقف إيجابي بين تلاميذ المدارس تجاه الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا، والإحجام بشكل عام عن انتقاد السلطات الروسية. وواجه أعضاء هيئة التدريس الذين رفضوا اتباع هذه المبادئ التوجيهية الانتقام والعقوبات. وفي إحدى الحالات الموثقة، رفضت إدارة المدرسة تجديد عقد مُدرّسة من تثار القرم بعد تلقي الإدارة شكاوى من أولياء التلاميذ. وكانت المُدرّسة قد ناقشت مع تلاميذها مزاعم انتهاك القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا حقوق الإنسان المكفولة للمدنيين. وأدين أيضاً بتهمة "تشويه سمعة" القوات المسلحة الروسية⁽²⁰⁾. وفي 10 آب/أغسطس 2022، أيدت المحكمة العليا في القرم إدانتها والحكم عليها بغرامة قدرها 30 000 روبل، وأكدت أنها أعربت عن "رأي شخصي بهدف تمهيط رأي الآخرين". ولم تُشر المحكمة إلى حق الضحية في حرية الرأي والتعبير أو الحاجة إلى الموازنة بين حقوقها وأي مصلحة عامة مشروعة. ونظراً إلى أن عقد المُدرّسة أُلغي بسبب "تصرف غير لائق"، لم تتمكن من العثور على وظيفة تدريس جديدة في المدينة نفسها، واضطرت إلى البحث عن عمل في منطقة أخرى⁽²¹⁾.

25- وأثرت الملاحقات القضائية بتهمة "تشويه سمعة" القوات المسلحة الروسية ممارسة سلباً على الحق في التجمع السلمي. وأفضى الإظهار العلني للمشاعر المؤيدة للسلام، أو المنقذة للغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا، سواء كان فردياً أو جماعياً، إلى محاكمات، بما في ذلك ملاحقات قضائية على الاحتجاجات الفردية، حيث حمل الضحايا ملصقات "لا للحرب" و"نعم للسلام". وندّرت المفوضية بأن الحق في التجمع السلمي يجب أن يكون مكفولاً للمعارضين السياسيين وللذين يعبرون عن آراء الأقليات.

26- وأبقت السلطات الروسية حظرها العام على "المناسبات العامة والجمهيرية"، التي فُرضت استجابة لوباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وحظرت بذلك فعلياً التجمعات السلمية في القرم. ولم تقدم السلطات الروسية تبريراً لضرورة إبقائها على هذا الحظر العام. غير أنه ومن خلال سلسلة من الأوامر، منح من يسمى "رئيس جمهورية القرم" استثناءات فردية لهذا الحظر العام. وشملت الاستثناءات المناسبات العامة التي أعربت عن دعم رئيس الاتحاد الروسي والقوات المسلحة الروسية و"العملية العسكرية الخاصة" في أوكرانيا، فضلاً عن المناسبات "القومية" والرياضية الأخرى، والمناسبات الرسمية العامة التي نُظمت بالتنسيق مع سلطات الاحتلال الإقليمية والمحلية. والحظر العام لبعض التجمعات والمناسبات العامة والاستثناءات الخاصة بها على أساس رسائلها السياسية وانتمائها إلى السلطات حظُرَ ينتهك الحق في التجمع السلمي.

27- ووفقاً للمفوضية، استمر في القرم تخويفُ النشطاء المحليين والمواطنين الصحفيين وقادة المجتمعات المحلية والأشخاص الذين ينشطون في التعبير عن آرائهم وانتقاداتهم السياسية. ففي حالة توضيح هذا التخويف، أصدرت سلطات إنفاذ القانون الروسية بشكل منتظم ما بين أربعة وخمسة "تحذيرات" مكتوبة سنوياً إلى زعيم مجتمع تثار القرم الذي كان ينشط بدوره في مجال حقوق الإنسان. ونهت هذه "التحذيرات" على "الأنشطة المتطرفة" وانتهاك التشريعات المحلية ذات الصلة بالتجمعات السلمية، صدرت خلال تواريخ قريبة من مناسبات تحيي ذكرى تثار القرم والأوكرانيين، مثل يوم استقلال أوكرانيا أو يوم علم تثار القرم. وحضر المدعي العام أو غيره من سلطات إنفاذ القانون الروسية إلى منزل هذا الزعيم لتسليم

(20) ينتهك تطبيق هذه التشريعات في القرم التزام الاتحاد الروسي، بصفته قوة الاحتلال، باحترام القوانين الجنائية للأراضي المحتلة. A/77/220، الفقرة 21.

(21) يتعارض فصل أي شخص من عمله لمجرد آرائه السياسية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، أوروبولا فالينزويلا ضد بيلرو (CCPR/C/48/D/309/1988)، الفقرة 4-6.

"التحذيرات" المكتوبة. وكان لهذه الإجراءات التي اتخذتها سلطات إنفاذ القانون الروسية أثرٌ مخيف على خطط تنظيم تجمعات شعبية أو أي مناسبات عامة أخرى قد يُنظر إليها على أنها تعبير عن معارضة سياسية.

28- ووفقاً للمفوضية، تأثرت حريات وسائط الإعلام والحصول على المعلومات في القرم سلبياً بالقوانين الروسية التي تلحق صفة "العميل الأجنبي" بوسائط الإعلام التي تتلقى تمويلاً أو أشكال "دعم" أخرى غير محددة من دول أجنبية أو حكوماتها أو منظمات دولية وأجنبية أو من مواطنين أجانب. وصنّفت السلطات الروسية كلا من راديو أوروبا الحرة/إذاعة الحرية ومنفَذة كرلميا ريليتيز "عميلان أجنبيان"⁽²²⁾. وينطوي هذا الوضع على مقتضيات صارمة للتسجيل والإبلاغ والإفصاح العام لا تنطبق على غيرها من المؤسسات الإعلامية.

29- وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، دخل قانون روسي جديد بشأن "مراقبة أنشطة الأفراد الخاضعين لنفوذ أجنبي" حيز التنفيذ⁽²³⁾. ووسّع القانون، الذي تطبقه أيضاً السلطات الروسية في القرم، أسس تحديد ما إذا كان الفرد أو المنظمة يشكل "عميلاً أجنبياً"، وذلك بالأخذ بمعيار ما إذا كان "نفوذ أجنبي" يمارس على ذلك الشخص. وأي تمويل أو "تأثير" آخر ينشأ من أجزاء أخرى من أوكرانيا على منافذ وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني أو الأفراد في القرم يُطبق عليهم تلقائياً وضع "عميل أجنبي". ويجب أن تحمل أي مواد تنتجها وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني أو الأفراد المدرجون على أنهم "عملاء أجانب" علامة "عميل أجنبي"، وينظر إلى ذلك على نطاق واسع على أنها وصمة عار. ومن شأن عدم امتثال هذا الشرط أن يفرض على السلطات الروسية غرامات ورفع قضايا جنائية من شأنها أن تقضي إلى أحكام بالسجن. وفي هذا الصدد، انتقدت اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون لوائح «العميل الأجنبي» للاتحاد الروسي باعتبارها "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتعبير، والحق في الخصوصية، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، فضلاً عن حظر التمييز"⁽²⁴⁾.

واو - حرية الدين أو المعتقد

30- ما زالت الجماعات الدينية والأفراد في القرم يحاكمون بموجب حظر واسع النطاق على أنشطة التبشير تنص عليه التشريعات الروسية⁽²⁵⁾. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ونقّت المفوضية 13 قضية قضائية جديدة، رُفعت في عام 2022، على جرائم تتعلق بالتبشير ضد خمس منظمات دينية وثمانية أفراد (سبعة رجال وامرأة واحدة) عُزفوا بأنهم مسلمون (خمسة)، وإنجيليون (ثلاثة)، ويهود (واحد)، ووثنيون (واحد)، وبروتستانت (واحد)⁽²⁶⁾. ونشأت هذه القضايا عن تطبيق قوانين مكافحة التطرف في الاتحاد الروسي وعن تفسير فضفاض جداً لمفهوم "الأنشطة التبشيرية" المحظورة. وأصدرت المحاكم أحكاماً بالإدانة على ممارسة الدين أو المعتقد، من دون إثبات أن تصرف المتهم يشكل تبشيراً، ومن دون تحليل كيفية ارتباط الحظر العام على "الأنشطة التبشيرية" بحرية الدين أو المعتقد. وحوكم أفراد

(22) إضافة إلى ذلك، فُرض وضع "العميل الأجنبي" على العديد من وسائل الإعلام الروسية، بما في ذلك دوزر وميدوز، التي تضمنت تقاريرها تغطية للوضع الاجتماعي والاقتصادي في القرم.

(23) القانون الاتحادي رقم FZ-255.

(24) European Commission for Democracy through Law, Opinion No. 1014/2020, 6 July 2021.

(25) A/75/334، الفقرة 28. ينتهك تطبيق هذه التشريعات في القرم التزام الاتحاد الروسي، بصفته قوة الاحتلال، باحترام القوانين الجنائية للأراضي المحتلة بموجب المادة 64 من اتفاقية جنيف الرابعة.

(26) لم يُحدد الانتماء الديني للأفراد في قضيتين.

وجماعات دينية لنشرهم محتويات دينية على وسائل التواصل الاجتماعي من دون وضع علامة تشير إلى الاسم الرسمي الكامل للمنظمة الدينية التي نشرتها، أو إمامة الصلاة لجماعة محلية من دون وثيقة رسمية تخول للإمام "الاضطلاع بأنشطة دعوية" نيابة عن المنظمة الدينية و/أو من دون تسجيل المسجد على أنه ينتمي إلى المنظمة الدينية، وإقامة الشعائر والممارسات الإسلامية في مسجد من دون أن يكون الإمام إماماً رسمياً لذلك المسجد، وإلقاء الخطب الإنجيلية في منزل خاص. وفرضت المحاكم على مثل هؤلاء الأفراد غرامات تراوحت بين 3 000 و20 000 روبل، وبلغت 30 000 روبل بالنسبة للمنظمات الدينية.

زاي - حرية التنقل

31- كان للغزو الواسع النطاق لأوكرانيا من قبل الاتحاد الروسي في 24 شباط/فبراير 2022 تأثير كبير على السكان وعلى حريتهم في التنقل. وأفضى أيضاً إلى مزيد من تفسخ الروابط الاجتماعية بين القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا. ونتيجة للغزو، فقدت حكومة أوكرانيا مؤقتاً السيطرة على نقاط العبور عند خط الحدود الإدارية مع القرم. وفي وقت لاحق، استخدمت السلطات الروسية نقاط العبور هذه لتشغيل نظام يسمى "الغريلة" لإجراء فحوص أمنية استهدفت الرجال على وجه الخصوص. وخلال عمليات "الغريلة"، كثيراً ما أخضعت القوات المسلحة الروسية أشخاصاً للتفتيش الجسدي، انطوى أحياناً على التعري قسراً، واستجابات مفصلة عن خلفياتهم وروابطهم الأسرية وأرائهم وولاءاتهم السياسية. وأفضت هذه الممارسة، وفقاً لتقارير موثوقة تلقتها المفوضية، إلى انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه وفي الخصوصية. وتضمنت "الغريلة" أيضاً جمع بيانات شخصية، بما في ذلك بيانات شخصية حساسة، والتحقق من محتوى الهاتف المحمول. ووثقت المفوضية حالات أولئك الذين لم يجتازوا اختبار نظام "الغريلة" على سبيل المثال، باعتبارهم يحملون آراء مؤيدة لأوكرانيا، فاحتجزوا تعسفاً وتعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري (انظر الفرع ثالثاً - جيم أعلاه). وردع نظام "الغريلة" الناس عن ممارسة حقهم في حرية التنقل، لأنه يستهدف الناس بسبب آرائهم المتصورة، بدلاً من تقييم احتمال تشكيلهم تهديداً أمنياً. وبالتوازي مع ذلك، كشفت المقابلات التي أجرتها المفوضية أن سكان الأراضي الأخرى المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا، لا سيما منطقة خيرسون، لم يكن أمامهم خيار آخر سوى المرور عبر نظام "الغريلة"، لأنهم أُجبروا على مغادرة تلك الأراضي بسبب الأعمال العدائية بحثاً عن الأمان، وذلك بعبور الطريق الوحيد المتاح عبر القرم.

32- وفي إحدى الحالات الموثقة، سافر سائق سيارة أجرة من منطقة خيرسون إلى القرم مع زوجته وابنته القاصر لكنه فشل في اختبار نظام "الغريلة" عند خط الحدود الإدارية، فاحتجز تعسفاً لأكثر من يومين في مبنى إداري عند نقطة التفتيش من دون تفسير لذلك. وكان هناك ما لا يقل عن 20 شخصاً آخرين محتجزين في ذلك الوقت. بعدها، نقلته إدارة جهاز الأمن الاتحادي الروسي إلى سيمفيريوبول واتهمته بارتكاب جريمة "المشاركة في تشكيل مسلح غير قانوني" بدعوى أنه ساعد كتيبة "نعمان شلبي جيهان" لتتار القرم⁽²⁷⁾. وبالرغم من أن الضحية أنكر هذه الاتهامات، حُكم عليه بالسجن 8,5 سنوات بعد ما يقرب من سبعة أشهر من احتجازه، وذلك على أساس شهادة شهود مجهولين واثنين من الأعضاء السابقين في الكتيبة.

(27) وفقاً للمدعين العامين، عمل الضحية على صيانة مرافق معسكر الكتيبة وتزويده بالطعام والملابس.

حاء - حقوق الملكية

33- بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب احترام الممتلكات الخاصة ولا يجوز لقوة الاحتلال الاستيلاء عليها، إلا إذا اقتضت الضرورة العسكرية قهراً الاستيلاء على هذه الممتلكات⁽²⁸⁾.

34- وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتمد ما يسمى "مجلس ولاية القرم"⁽²⁹⁾ قراراً⁽³⁰⁾ يجيز مصادرة الممتلكات الخاصة التي كانت، اعتباراً من 24 شباط/فبراير 2022، مملوكة لدول ومواطني هذه الدول الذين ارتكبوا "أعمالاً غير ودية" ضد الاتحاد الروسي أو كياناته⁽³¹⁾. وترى المفوضية أن عملية المصادرة الجماعية هذه، التي صُنفت رسمياً على أنها "تأميم"، اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تعني أن السلطات الروسية صادرت، من دون تعويض، 156 عقاراً في القرم⁽³²⁾. وبالرغم من أن مسؤولي الاتحاد الروسي أشاروا علناً إلى أن هذه المصادرة ينبغي ألا تستهدف غير أصول الجهات التي ترتكب "أعمالاً عدائية ضد روسيا" وتمول حكومة أوكرانيا في سياق استمرار النزاع المسلح⁽³³⁾، يشير نص القرار إلى أنه قد يمتد أيضاً في المستقبل ليشمل من دون استثناء ممتلكات جميع المواطنين الأوكرانيين أو الكيانات القانونية الأوكرانية في القرم.

35- وما زال الأفراد الذين لا يحملون الجنسية الروسية ويملكون قطع أرضية في القرم، بمن فيهم المواطنون الأوكرانيون، عرضةً لخطر فقدان أراضيهم جراء المرسوم رقم 201 الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي، والذي يجعل ملكية الأراضي حصراً على المواطنين الروس والكيانات القانونية في 27 إقليمياً من القرم⁽³⁴⁾. وفي عام 2022، لم يتغير عدد قطع الأراضي المملوكة لمواطنين أو شركات غير روسية في القرم بشكل كبير مقارنة بالعام السابق، حيث سُجل انخفاض طفيف من حوالي 400 6 إلى ما يقرب من 100 6⁽³⁵⁾. وقُيدت إمكانية التصرف في القطع الأرضية هذه بشكل أوسع بعد التدابير التي اتخذتها السلطات الروسية في آذار/مارس 2022 فيما يتعلق بجميع المعاملات العقارية التي تشمل مواطني الدول "التي ترتكب أعمالاً غير ودية ضد الاتحاد الروسي". وشملت هذه التدابير اشتراطات الحصول على

(28) اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907 (لائحة لاهاي)، المادة 46؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 51(ج).

(29) الهيئة التنفيذية التي أنشأها الاتحاد الروسي في القرم.

(30) انظر resolution of the "State Council of Crimea" No. 1417-2/22 of 18 October 2022. وللاطلاع على تاريخ مصادرة الممتلكات الخاصة في القرم، انظر A/74/276، الفقرة 54؛ OHCHR، "Situation of human rights in the temporarily occupied Autonomous Republic of Crimea and the city of Sevastopol (Ukraine)", covering the period from 22 February 2014 to 12 September 2017, paras. 171–176; and OHCHR، "Report on the human rights situation in Ukraine, 16 February–15 May 2018", paras. 100–101.

(31) تمت الموافقة على قائمة الدول التي ترتكب "أعمالاً غير ودية" ضد الاتحاد الروسي بموجب مرسوم صادر عن حكومة الاتحاد الروسي رقم 430-r المؤرخ 5 آذار/مارس 2022. وإضافة إلى أوكرانيا، تشمل القائمة كندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية ودولاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

(32) انظر قرارات "مجلس ولاية القرم" رقم 1459-2/22 المؤرخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ورقم 1501-2/22 المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، ورقم 1540-2/22 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقرار مصادرة الممتلكات العقارية لفرد بعينه أو كيان قانوني بعينه يستند إلى قرار "لجنة مكافحة الإرهاب" الخاصة.

(33) انظر <https://crimea-news.com/economy/2022/10/31/984827.html> (باللغة الروسية)؛

<https://trkmillet.ru/nacionalizirovannie-v-krimu-v-yetom-go/>

و <https://ria.ru/20221228/imuschestvo-1842047227.html> (باللغة الروسية).

(34) A/HRC/50/65، الفقرة 40.

(35) انظر بيان ممثل اللجنة الحكومية للسجل الحكومي والسجل العقاري للقرم، 15 آب/أغسطس 2022. متاح على الرابط:

<https://gkreg.rk.gov.ru/article/show/3648>

تصريح من اللجنة الحكومية لمراقبة الاستثمار الأجنبي، وإيداع عائدات هذه المعاملات في حسابات مصرفية خاصة⁽³⁶⁾. وخلصت المفوضية إلى أنه في حال لم يحصل ملاك الأراضي غير الروس في القرم على جنسية الاتحاد الروسي أو لم يبيعوا أراضيهم، فإنهم سيواجهون خطر فقدان أراضيهم ببيعها قسراً أو "تأميمها".

طاء - نقل السكان والجنسية

36- يُنظّم القانون الدولي الإنساني عمليات نقل الأشخاص المحميين قسراً، فضلاً عن ترحيلهم، ويحد بشكل صارم من الظروف والأوضاع التي يجوز فيها القيام بعمليات النقل والترحيل هذه⁽³⁷⁾.

37- وأثناء احتلال الاتحاد الروسي لأجزاء من مناطق في خيرسون وزاباروجيا ودونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، نقلت قوات الأمن الروسية المدنيين من تلك الأراضي المحتلة إلى القرم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمعت المفوضية معلومات عن 23 مقيماً اعتُقلوا في مناطق محتلة من أوكرانيا ونقلتهم السلطات الروسية عبر خط الحدود الإدارية إلى مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة في سيفيفريبول⁽³⁸⁾. وخلال عمليات النقل هذه، أُفيد بأن الضحايا ظلوا مقيدي الأيدي ومعصوبي العينين في كثير من الأحيان من دون أي إمكانية لمقاومة تصرفات الجناة. وتملك المفوضية أسساً معقولة للاعتقاد بأن العدد الفعلي لهؤلاء الضحايا أعلى بكثير⁽³⁹⁾.

38- وبالتوازي مع ذلك، واصلت السلطات الروسية نقل المواطنين الأوكرانيين الذين تعتبرهم "أجانب" من القرم إلى الأراضي الأوكرانية التي تسيطر عليها الحكومة. وفي عام 2022، أصدرت المحاكم الروسية في القرم 341 أمر نقل لأفراد لا يحملون جوازات سفر روسية، 47 منهم على الأقل مواطنون أوكرانيون (40 رجلاً و7 نساء)، وهو ما يقل بنسبة 40 في المائة تقريباً عن العام السابق. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بتبسيط عملية تجنيس المواطنين روساً، التي يَسرها مرسوم رئيس الاتحاد الروسي رقم 440 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2022⁽⁴⁰⁾. ووفقاً لإحصاءات الاتحاد الروسي، حصل 57 377 فرداً على الجنسية الروسية في القرم بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، منهم 57 348 حصلوا عليها بطريقة مبسطة. ويمثل هذا الأمر زيادة بنسبة 492,5 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2021. وفي سيفاستوبول، حصل 2 507 أفراد على الجنسية الروسية بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، منهم 1 485 حصلوا عليها بطريقة مبسطة⁽⁴¹⁾. وأسهم كل من تبسيط عملية الحصول على الجنسية الروسية

(36) مرسوم رئيس الاتحاد الروسي رقم 81، المؤرخ 1 آذار/مارس 2022، بصيغته المعدلة.

(37) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49.

(38) اشْتُبه في أنهم ضالعون في التجسس أو التخريب أو الانتماء إلى تشكيل مسلح غير قانوني أو ارتكاب جرائم جنائية أخرى.

(39) في كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ العدد الإجمالي للأفراد الذين جرى نقلهم بشكل غير قانوني من أجزاء أخرى من أوكرانيا إلى القرم، وأودعوا رهن الاحتجاز في مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة رقم 2 في سيفيفريبول، ما لا يقل عن 110 أفراد. انظر <https://krymsos.com/en/oglyad-sytuacziyi-v-krymu-gruden-2022/>.

(40) وفقاً للمرسوم، يجوز لجميع المواطنين الأوكرانيين الحصول على الجنسية الروسية باتباع الإجراءات المبسطة وتقديم طلب لهذا الغرض.

(41) Russian Federation, Ministry of Internal Affairs, "Compilation of main indicators of activity regarding the migration situation in the Russian Federation for January–November 2022". متاح على الرابط: <https://мвд.рф/Deljatelnost/statistics/migracionnaya/item/34428645/> (accessed on 27 January 2023)

وأصدرت السلطات الروسية منذ كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ما مجموعه 233 747 جواز سفر روسي في القرم ومدينة سيفاستوبول، بنسبة 116,08 في المائة مقارنة بعام 2021. ويشمل ذلك التجنس وجوازات السفر الصادرة للأطفال الذين بلغوا سن 14 عاماً وللبالغين الذين يُعتبرون مواطنين روساً فعلياً لكنهم لا يحملون جوازات سفر روسية لأسباب مختلفة.

واستمرار نقل المواطنين الأوكرانيين خارج القرم في انخفاض أكبر لعدد المقيمين القانونيين الذين لا يحملون الجنسية الروسية في القرم، من 14 626 في عام 2021 إلى 10 622 في عام 2022⁽⁴²⁾.

ياء - التجنيد القسري

39- بموجب القانون الدولي الإنساني، لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة أو المعاونة. ويُحظر أيضاً أي ضغط أو دعاية بغرض تطوعهم⁽⁴³⁾.

40- وفي 21 أيلول/سبتمبر 2022، أصدر رئيس الاتحاد الروسي أمراً⁽⁴⁴⁾ ببدء حملة التجنيد في القوات المسلحة، توسعت لتشمل المواطنين الأوكرانيين المقيمين في شبه جزيرة القرم. وبالرغم من أن العدد الصحيح للمواطنين الأوكرانيين المجندين من القرم ما زال غير واضح، أحاطت المفوضية علماً بتقارير عديدة تحدثت عن تجنيد الذكور من سكان القرم في القوات المسلحة الروسية ونقلهم للمشاركة في الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا⁽⁴⁵⁾. وإضافة إلى التجنيد الإجباري، نظم الاتحاد الروسي حملتين عاديتين للتجنيد العسكري في عام 2022، حيث جُنّد سكان القرم الذكور في الخدمة العسكرية. وارتفع جراء ذلك العدد الإجمالي لعدد حملات التجنيد إلى 16 حملة منذ بداية الاحتلال في عام 2014. ووفقاً للإعلانات الرسمية الصادرة عن السلطات الروسية، تمّ تجنيد 2 500 رجل من القرم في حملة التجنيد النهائية لعام 2022.

41- واستُمر في استخدام الملاحقة الجنائية للهروب من الخدمة العسكرية إعمالاً للتجنيد. وينص القانون الجنائي الروسي، كما تطبقه قوة الاحتلال الروسية، على فرض غرامات والمشاركة في الخدمة الإصلاحية والسجن لمدة أقصاها سنتان بتهمة الهروب من الخدمة العسكرية⁽⁴⁶⁾. ولا تعفي الإدانة بتهمة الهروب من الخدمة العسكرية الشخص من واجب إكمال هذه الخدمة. ووثقت المفوضية 112 قضية هروب من الخدمة العسكرية مُسجلة لدى المحاكم ضد رجال في عام 2022، مقارنة بـ 123 قضية مماثلة في عام 2021، و78 قضية في عام 2020. ومن بين الحالات المسجلة في عام 2022، وثقت المفوضية 72 قضية عوقب فيها المدعى عليهم إما بإدانة جنائية وغرامة (71 قضية)⁽⁴⁷⁾ أو بغرامة مع

(42) Russian Federation, Ministry of Internal Affairs, "Selected indicators of the migration situation in the Russian Federation for January–December 2022 by country and region" in. متاح على الرابط: <https://мвд.рф/Deljatelnost/statistics/migracionnaya/item/35074711> (accessed on 27 January 2023)

ويمثل هذا الأمر ما يقرب من 0,5 في المائة من مجموع سكان القرم، بما في ذلك سيفاستوبول.

(43) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 51. ويشكل إرغام شخص محمي على الخدمة في قوات دولة معادية انتهاكاً خطيراً للمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب كما تنص على ذلك المادة (2)8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(44) الأمر رقم 647. متاح على الرابط:

<http://publication.pravo.gov.ru/Document/View/0001202209210001?index=0&rangeSize=1> (in Russian)

(45) واصلت المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان الإبلاغ بأعداد من قُتلوا وأُسرُوا من أصل قرمي، الذين ينتمون إلى القوات المسلحة الروسية. انظر Crimean Human Rights Group, "Human rights situation in Crimea and 250 days of full-scale Russian invasion of Ukraine", p. 22. Available at https://crimeahrg.org/wp-content/uploads/2022/12/250_bookend-upd.pdf

(46) القانون الجنائي للاتحاد الروسي، المادة 328.

(47) لا ينبغي تفسير الأرقام على أنها تشير إلى أن بقية القضايا أسفرت عن أحكام بالبراءة. ولا تحسب المفوضية سوى القضايا الجنائية التي يمكن التحقق منها بمراجعة النص الكامل للحكم.

إنهاء الإجراءات الجنائية (1 قضية)⁽⁴⁸⁾. وتراوحت الغرامات بين 8 000 و180 000 روبل. وعادة ما يُدان الرجال لعدم متولهم أمام لجنة التجنيد العسكرية المحلية بعد تلقيهم استدعاء رسمياً. وفي إحدى القضايا، أدانت المحكمة المحلية في سيمفروبول طالباً جامعياً في السنة الثانية ليس له مصدر دخل، وفرضت عليه غرامة قدرها 50 000 روبل. وفي قضية أخرى، أدانت المحكمة نفسها طالباً جامعياً تخلف عن المثول أمام لجنة التجنيد العسكري وفرضت عليه غرامة قدرها 35 000 روبل.

42- وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وثقت المفوضية ما مجموعه 284 عقوبة فرضتها المحكمة بسبب الهروب من الخدمة العسكرية أثناء احتلال القرم⁽⁴⁹⁾.

43- وما زال حصول الأشخاص المؤهلين للخدمة العسكرية على معلومات مستقلة عن استخدام القوة ضد أوكرانيا في النزاع المسلح الجاري محدوداً للغاية. وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار بدء تدريب حصص خاصة في المدارس عما يسمى "العملية العسكرية الخاصة" للجيش الروسي في أوكرانيا، إلى جانب التقارير التي تخضع لمراقبة الدولة الروسية، على أنها تدابير ترمي إلى تأمين الدعم الشعبي للمشاركة في الأعمال العدائية ضد أوكرانيا، وتشجيعاً على التجنيد الطوعي.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

44- تماشياً مع قرار الجمعية العامة 229/77، اتخذت الأمانة العامة جميع الخطوات اللازمة لكفالة التنسيق الكامل والفعال بين جميع هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

45- وبالرغم من أن الأعمال العدائية الجارية تعني استبعاد احتمال زيارة القرم، واصلتُ البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتمكين آليات رصد حقوق الإنسان القائمة من الوصول بشكل آمن ومن دون قيود إلى القرم وغيرها من مناطق أوكرانيا التي يحتلها الاتحاد الروسي مؤقتاً، لا سيما من طريق دعم عمل المفوضية، وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، وبالعامل مع المنظمات الإقليمية والدول المعنية، بما في ذلك الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

46- وما زلت أعرض مساعي الحميدة لمواصلة المناقشات المتعلقة بالقرم مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وإثارة الشواغل التي تناولها قرار الجمعية العامة 229/77. وخلال الإحاطات الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في أوكرانيا، واصلت الأمانة الإشارة إلى التطورات في القرم وحولها، حسب الاقتضاء، وأكدت مجدداً استمرار التزام الأمم المتحدة بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

47- وبالرغم من هذه الجهود واستعداد الاتحاد الروسي وأوكرانيا للتفاعل مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة، استحال حتى الآن إيجاد شروط مقبولة للطرفين تضمن زيارة المفوضية للقرم من دون قيود. وهذه الزيارة ضرورية لضمان رصد مباشر لحالة حقوق الإنسان في القرم والإبلاغ بذلك. وأحثُّ الاتحاد الروسي وأوكرانيا على بذل كل الجهود الممكنة لضمان زيارة المفوضية والآليات الدولية

(48) تنص المادة 76(2) من القانون الجنائي للاتحاد الروسي على فرض غرامة قضائية بدلاً من العقوبة الجنائية على مرتكبي الجرائم الخفيفة لأول مرة، الذين عوضوا الضرر الناجم عن جريمتهم. ومن الناحية العملية، لا تختلف المبالغ المفروضة في شكل غرامات قضائية عن تلك المفروضة بموجب أحكام الإدانة.

(49) هذا حساب متحفظ قدمته المفوضية. ولا تحسب المفوضية سوى القضايا التي يمكن التحقق منها بمراجعة النص الكامل للحكم.

والإقليمية لرصد حقوق الإنسان في القرم من دون قيود، لتمكينها فعلياً من تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وسأواصل البحث عن الفرص المحتملة وتحديد السبل العملية في هذا الصدد.

48- وأدعو الاتحاد الروسي إلى الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في القرم وغيرها من الأراضي الأوكرانية التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي مؤقتاً. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للسلطات الروسية أن تمتثل بالكامل الحظر المطلق للتعذيب وتضمن إجراء تحقيق مستقل ونزيه وفعال في جميع ادعاءات سوء المعاملة والتعذيب، والعنف الجنسي والاعتقال والاحتجاز التعسفيين في القرم. والاتحاد الروسي ملزم بضمان الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص الذين سلبت حريتهم. ولا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري. وأدعو السلطات إلى التحقيق في جميع حالات الاختفاء القسري بشكل فعال وفوري. ويجب أن يكون المحامون قادرين على أداء مهامهم المهنية من دون تخويف أو إعاقة أو تحرش أو تدخل غير لائق.

49- وينبغي تمكين الأفراد من ممارسة حقهم في حرية التنقل، ما لم تكن هناك أسباب أمنية مبررة بشكل معقول، وينبغي ألا يتعرضوا لأي تدخل غير مبرر في حقهم في الحياة الخاصة والأسرية، بما في ذلك أثناء ما يسمى "غربة" المسافرين عند خط الحدود الإدارية مع القرم. وأدعو الاتحاد الروسي إلى إنهاء عمليات نقل الأشخاص المحميين، بمن فيهم المحتجزون، داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ما لم يتطلب ذلك أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية قاهرة. وينبغي للاتحاد الروسي أيضاً أن يكفل السماح لجميع الأشخاص المحميين الذين سبق نقلهم من أجزاء أخرى من أوكرانيا إلى القرم ومن القرم إلى الاتحاد الروسي بالعودة إلى ديارهم.

50- وأحث الاتحاد الروسي على ضمان ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والفكر والوجدان والدين والمعتقد لجميع الأفراد والجماعات في القرم، من دون تمييز على أي أساس أو تدخل غير مبرر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون الأفراد قادرين على التعبير عن الآراء التي تنتقد السلطات الروسية والنزاع المسلح في أوكرانيا من دون خوف من الانتقام، مثل السجن أو غيره من العقوبات.

51- وأدعو الاتحاد الروسي إلى تهيئة بيئة آمنة لوسائل الإعلام المستقلة ولتعددتها ولمنظمات المجتمع المدني، والإحجام عن أي انتقام أو قمع للآراء المنتقدة والبديلة. ولا ينبغي حظر وسائل الإعلام بشكل تعسفي، أو إخضاعها لشروط مرهقة للتسجيل أو الإفصاح أو إبلاغ الرأي العام. وأحث الاتحاد الروسي على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان، وعدم التدخل في عملهم، بما في ذلك خلال التجمعات السلمية. وينبغي للاتحاد الروسي أن ينهي سياسة الحظر العام على التجمعات السلمية وأن يمتنع عن إصدار تحذيرات أو توجيه تهديدات للمشاركين المحتملين فيها. ولا ينبغي استخدام تدابير التخفيف من آثار فيروس كوفيد-19 ذريعة لفرض قيود تعسفية وانتقائية على التجمعات السلمية.

52- ولا يجوز اتهام أي فرد جنائياً أو احتجازه بسبب ممارسته لدينه أو معتقده، بما في ذلك في شكل التعبد الجماعي والتبشير. وينبغي أن تتمتع الجماعات الدينية بإمكانية دخول أماكن عبادتها وأن تكون قادرة على التجمع بحرية للصلاة وممارسة غيرها من الطقوس الدينية.

53- وينبغي للاتحاد الروسي أن يمتنع عن تقييد حرية التنقل بين القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا. ويجب أن تكون أي قيود على حرية التنقل متناسبة مع هدف مشروع وغير تمييزي.

54- ويجب على الاتحاد الروسي أن ينهي فوراً تجنيد المواطنين الأوكرانيين المقيمين في القرم في قواته المسلحة والإحجام عن ممارسة أي ضغط أو دعاية ترمي إلى تأمين تجنيدهم طوعاً. ولا ينبغي إخضاع الأشخاص المحميين لعقوبات أو محاكمات جنائية لرفضهم التجنيد في القوات المسلحة الروسية في القرم.

55- ويجب على الاتحاد الروسي أيضاً إعادة حقوق الملكية إلى جميع مالكيها السابقين الذين حُرِّموا سندات ملكيتهم نتيجة عملية "التأميم" التي نُفذت في القرم.

56- وأدعو الدول إلى دعم المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون من أجل حماية حقوق الإنسان في القرم، وإلى مواصلة دعم عمل الأمم المتحدة لضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني في القرم. وما زال من الضروري أن تشجع الدول الأعضاء الأخرى الاتحاد الروسي وأوكرانيا على تيسير زيارة الآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان القرم من دون قيود.